

المرام الي لا يتم وان يكون عطف على الخبر ومعناه غير نفي الكلام في نفي  
المضد اي سوق الورد على ان ينص بيان المرام اي المقصود الذي هو نفي عقاب  
الاتلام اي العقاب المنتهية الي الاتسلام لتكون الاضداد للملابم والعقاب التي هي  
الاتلام فتكون الاضداد بين جعلته نفي مقصودا او صغرا طر حيا والاولى البصر  
اي التبريد والايضاح لذي الاضداد الاعلام وجعلته تذكرا تذكر المولد  
ان يتذكر من ذلك الاضداد جمع فم هو العلم عينا خصوصا والسبق في الاصل عني  
مثلا فمعي لا يتم وما زايد او موصوله او موصوفه وقد يحذف لاقى اللفظ  
لكن مراد وعطف استناده على التخصيص وهو الاستثناء عن العلم المتقدم علم عليه  
جمع وجهه ان يجمع من العلم ان يفي فيها بعدة يجوز الرفع على كون خبره مستندا  
مخروفه بالجملة ما او صفة والنصب على الاستثناء والبر على الاضداد وكله  
على الاضداد من زبده الولد الاعرابي الكرام اسم معه ولذا قال سمي  
حبيبا عليه النبي والاعرابي الكرام اي الولد المذكور من التوفيق بيان قوله  
قوله علم طعام وعاد اي يكون له مرام من التوفيق دايا ولا زال من التامير  
والمقرب عصام هو في اللغة رباط البرية وهما هنا بمعنى العاصم وهو الحافظ  
وفي التوجه الي تصنيف هذا المتن في علم التعلل والاعتقاد وانه اي  
في هذا الامر الاعتصام اي الالتم والامتنان ورتب المصنف الحق كتابه  
على اثنين القسم الاول في علم المنطق والثاني في علم الكلام وقدم  
المنطق علمه لان مقصود مرصده اليه فتم القسم الاول من الكتاب الثلاثة  
ادعاء مقصود وهي هاهنا ما يفتقره في علم الشرع في المنطق على وجهه  
والخبره وفطر العبد ما شئت بوليه في اخر الكتاب ومقصد اخره التوسل  
والاخر التصديقات ولما توفقت الشرع باليه في المنطق على تحريمه والشرع  
فيه من وطء الرغبة على بيان فابينة وزيادة البهر على مقصود علم المتقدم  
علي

على هذه الثلاثة ولما كان بيان فابينة الموصوب لغيره وهو علم شيع مطلق العلم  
وقال العلم وهو ما بهيات الحاصل عند العمل يتبع ان تصور وتصديق الاله  
ان كان انما انما في قول لا يقتضيان حكم التفسير التام اي التي يصح الشكوت عليه  
سواك نفي العبايم اي ثبوتيه او تعليمه اي مقصوده وتصديق فالحكم بان زيدا  
قيام وهو الاعتقاد والقبول لثبوت الغياض لزيد تصديق الجاني والحكم  
بان زيد النبي يتبع وهو الاعتقاد والقبول لثبوت الغياض عن زيد تصديق  
سلي ولما كان التصديق ادعاءا للثبوت فتوقف على تصور المشتبه بها  
الموضوع كزيد المحو والغياب ومضرة الثبوت وهو ربط الغياض بزيد وهذه  
التصورات شرط للتصديق خارجة عن التصديق هو محو العلم بهذا  
على مذهب الحكم وهو الحق والاعتماد الامام فالصديق عبارة عن مجموع  
هذه التصورات الثلاثة والحكم والاي وان لم يكن ادعاءا للتسليم الا بما  
او التامير فتصور ساخر سوا كان واحدا التصور زيدا ومنعدها بلانته  
كزيد وقام او مع شدة لا تقبل تعلق الاضداد كالنصب المتعبدية والاشارة  
او تقبل تعلقه لكن لم يتعلق بها كالتصورات لثبوت خبر الحكم على التسليم  
وتقتضيان اي يحد ويقبل التسليم ولهم من التصور والتصديق بالضرورة  
بالاجوب او بغيره العقل الي الضرورية اي الضرورية وهو ما لا يتوقف  
حصوله على نظر وتكرار كضرورة كراهة والبرودة والتصديق بان النبي والاشارة  
لا يخفون ولا يفتقران كالي الاعتقاد اي الكبري وهو ما تنقح حصوله  
على نظر كالتصور والمكر والتصديق بحدوث العلم فلا بد ان يكون التامير من  
من الممزروري وحصوله منه بالنظر والتكرار وهو لا يحفظ الشرع توفيقها  
والثباتها كالمعتاد الي المعلوم الذي يحصل له سوا كان مضمورا او  
تصديقا لتحصيل الجمهور التصوري كما اذ جهل الاثنان وانما تحصيله